● أخبار قصيرة

موقف برلين بشأن إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا لم يتغير

أعلن نائب المستشار الألماني ورئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي لارس كلينغبيل أن برلين لم تغير موقفها بشأن إمداد أوكرانيا بالأسلحة، خلافاً لتصريحات المستشار فريدريش ميرتس.
وكان ميرتس قد صرح في مقابلة مع قناة «WDR» التلفزيونية أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا ألغت القيود المفروضة على مدى الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا، مما يتيح لكييف استهداف مواقع داخل الأراضي الروسية بأسلحة بعيدة المدى. لكن كلينغبيل أوضح في مؤتمر صحفي ببرلين أنه «فيما يتعلق بمدى الأسلحة، أود أن أؤكد أنه لا يوجد أي اتفاق جديد يتجاوز ما كانت تفعله الحكومة السابقة». وفي منتصف أبريل، لم يستبعد ميرتس في مقابلة مع قناة «ARD» إمكانية تزويد أوكرانيا بصواريخ «توروس» الألمانية بعد التنسيق مع الشركاء الأوروبيين. بينما أشار وزير الدفاع بوريس بيستوريوس إلى وجود «حجج كثيرة» ضد هذه الخطوة.

الجيش الصيني يتسلّح بدبابات مدولبة

ذكرت قناة «China army» على تليغرام أن وحدات الجيش الصيني بدأت باستلام مركبات دعم ناري جديدة محمولة على عجلات، يطلق عليها الخبراء اسم «الدبابات المدولبة».
وأشارت القناة إلى أن الجيش الصيني بدأ بالحصول على هذه المركبات في إطار عملية تحديث واسعة للعتاد العسكري، ووفقاً للمعلومات المتوفرة فإن هذه المدرعات تم تطويرها عن ناقلات الجنود المصفحة من نوع Type ١٩ (٨×٨) كما إن المركبات الجديدة يمكنها العمل كآليات دعم ناري للجنود في المعارك، ومقارنة بمدرعات « ZBL-٠٩ » الصينية، توفر هذه الآليات حماية ممتازة للعسكريين المتواجدين بداخلها من خطر الألغام والقذائف المتفجرة.
حصلت الآليات الصينية الجديدة على برج قتالي مجهّز برشاش من عيار ٣٠ ملم، ونظام صواريخ مضادة للدبابات من الجيل الثالث «HJ-١٦»، يمكنها إصابة أهدافها على مدى يتجاوز ١٠٠٠٠م، وقادر على تدمير الدبابات، وإسقاط الأهداف الجوية التي تحلّق على ارتفاعات منخفضة.

أوغندا تعلق التعاون العسكري مع ألمانيا بسبب «أنشطة تخريبية»

أعلن المتحدث باسم الجيش، كريس ماغيزي، عبر منصة أكس، أن «قوات الدفاع الشعبية الأوغندية علقت على الفور جميع أنشطة الدفاع والتعاون العسكري الجارية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية»، موضحاً أن هذه الخطوة جاءت رداً على تقارير استخباراتية موثوقة تفيد بأن سعادة السفير الألماني الحالي في أوغندا ماتياس شاور ينخرط بنشاط في أنشطة تخريبية في البلاد. وأشار ماغيزي إلى أن التعليق سيظل ساري المفعول حتى تحلّ بشكل كامل مسألة ضلوع السفير مع قوى سياسية عسكرية معادية تعمل في البلاد ضد الحكومة الأوغندية، فيما لم تعلق السفارة الألمانية في أوغندا علناً على المسألة.

بين التصعيد والتفاوض..

رحلة ترامب.. من الحماية الجمركية إلى تمديد المحادثات مع أوروبا

الوفاق/ في خضمّ التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، جاءت خطوة مُفاجئة من الإدارة الأميركية في إطار هدنة تجارية مؤقتة. فقد كان دونالد ترامب قد هدد سابقًا بتطبيق رسوم جمركية حادة بنسبة ٥٠ ٪ على الواردات الأوروبية، وهي سياسة كان يُنظر إليها على أنها محاولة لإعادة تشكيل موازين العلاقة التجارية مع أوروبا. ومع ذلك، وبعد مكالمة هاتفية مثمرة مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، قرر ترامب تمديد مهلة المحادثات وترك باب المفاوضات مفتوحًا حتى التاسع من يوليو/تموز، مما أوجد فسحة زمنية لتخفيف حدة المواجهة ودفع الأطراف نحو إيجاد حل وسطّ.

خلفية التوترات التجارية

بدأت الأزمة حين استخدم ترامب خطابه الحاد وحزمه الموجه نحو إعادة الموازين التجارية مع الاتحاد الأوروبي كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. فقد أعلن في وقتٍ سابق عن نيته فرض تعريفات جمركية عالية على المنتجات الأوروبية، معتبراً ذلك وسيلة لتصحيح الفجوة التجارية وفرض حماية على الصناعات الوطنية. وقد أثارت هذه التحركات قلق المستثمرين وأسواق المال العالمية، كما أدت إلى تقلبات حادة في أسعار العملات والأصول الاقتصادية. وقد اعتبر الكثير من المتابعين أن هذه السياسة الحمائية تحمل في طياتها مخاطر اقتصادية جسيمة على العلاقات التجارية بين أقوى اقتصادين في العالم.

خطوات نحو خفض وتيرة التصعيد

في سياق المفاوضات التي بدأت منذ عدة أشهر، تواصلت المحادثات بين المسؤولين في واشنطن وبروكسل، لتظهر مؤشرات على أن كِلا الطرفين يدركان أن استمرار التهديدات الجمركية قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي بأكمله.
وفي مكالمة هاتفية مهمة، قامت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بإبلاغ ترامب بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق يُرضي جميع الأطراف. وبناءً على هذه الدعوة الدبلوماسية، قرر ترامب تمديد الفترة التفاوضية حتى التاسع من يوليو/ تموز، مما منح الطرفين فرصة لاستكمال المحادثات دون الدخول في مرحلة التصعيد الجمركي الفوري.

الاعتبارات الاقتصادية وراء القرار

من الناحية الاقتصادية، يُظهر التراجع المفاجئ عن فرض الرسوم الجمركية تحولاً في التفكير السياسي الأمريكي نحو تجنب إحداث اضطرابات أكبر في النظام المالي العالمي. فقد أثرت التوقعات بتطبيق تعريفات جمركية مرتفعة على سلاسل الإمداد العالمية وعلى أسعار السلع الاستهلاكية، مما دفع بعض المؤسسات المالية إلى تحذير المستثمرين من مخاطر حرب تجارية مفتوحة. ويرى المحللون أن تمديد مهلة المفاوضات سيمكّن الأطراف من مناقشة تفاصيل الاتفاق التجاري بشكلٍ أعمق وتفادي تفجر أزمة اقتصادية قد تؤثر سلباً على مصالح كِلا الجانبين.

التداعيات السياسية والاقتصادية

سياسيًا، يُظهر القرار أيضًا بعض التنازلات التكتيكية داخل السياسة الأميركية، التي غالبًا ما تتأرجح بين الأمن الاقتصادي القومي والحاجة إلى التعامل مع واقع الاقتصاد العاشلمي المتداخل. ففي حين يحرص ترامب على إبراز صورة القوة والصلابة، تخضع مبادرات كهذه لضغط متزايد من القوى الاقتصادية والمجتمع الدولي الذي طالما حذر من تداعيات الحماية الجمركية المفرطة على التجارة والاستثمار. إن تمديد المهلة ليس بمثابة اعتراف واضح بانهيار المفاوضات، وإنما هو تكتيك تجاري ودبلوماسي يهدف إلى إعادة التأكيد على أهمية الحوار لتفادي نتائج كارثية محتملة. وعبر هذا التراجع الظاهري، يحاول الإدارة الأمريكية تسليط الضوء على رغبتها في الحفاظ على علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد شريكاً رئيسياً في التجارة والاستثمار، كما يظهر من تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين الذين أكدوا استعدادهم للمضي قُدمًا في المفاوضات بوتيرة سريعة وحاسمة.
على صعيد التأثيرات الاقتصادية المباشرة دفع قرار الهدنة المؤقتة إلى تهدئة الأسواق المالية واستقرارها. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار النفط بعد الإعلان عن التمديد، إذ صعد خام برنت بنسبة ٠,٦ ٪ ليصل إلى ٦٥,١٥ دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة مماثلة إلى ٦١,٨٧ دولارًا للبرميل. ومع انخفاض التوترات التجارية، تراجع الطلب على الذهب كملاذ آمن، مما أدى إلى انخفاض أسعاره بنسبة ٠,٥ ٪ في المعاملات الفورية، حيث بلغ ٣٣٣٩,١٣ دولارًا للأوقية. كذلك حسن القرار معنويات المستثمرين إذ أعطاهم فرصةً لإعادة تقييم استراتيجياتهم الاستثمارية، إذ أن تأجيل فرض الرسوم الجمركية يُقلل من حالة عدم اليقين التي كانت تؤثر على الأسواق العالمية.

الخطوة في إطار السياسات الاقتصادية العالمية

إن ظهور مثل هذا التراجع يشير إلى مرونة في السياسات الاقتصادية، فحتى في ظل خطاب القوة والصرامة الذي اعتاد ترامب استخدامه، تبرز الحاجة إلى خيارات وسطى تضمن استقرار الأسواق العالمية. إن تمديد المهلة حتى التاسع من يوليو/تموز يوفر نافذة زمنية ثمينة لإعادة ضبط الموازين بين القوى الاقتصادية العظمى ويساهم في كبح جماح التصعيد التجاري الذي كان من الممكن أن يؤثر على سلاسل التوريد العالمية ويُعرقل الاقتصاد العالمي. في هذا السياق، يُذكر أن الاقتصادات الكبرى تتشابك بشكلٍ متزايد، الأمر الذي يجعل احتمال الوقوع في حرب تجارية محفوفاً بالمخاطر على نطاق واسع.
وكذلك قد يوفر هذا التمديد لفترة قصيرة تمديد المهلة بعض الاطمئنان للأسواق المالية العالمية، إذ أن المخاوف من اندلاع حرب تجارية مفتوحة أدت سابقًا إلى اضطرابات وتأثيرات سلبية على سلاسل الإمداد الدولية، ورغم ذلك، يبرز تساؤل هامّ حول مدى استدامة هذه الهدنة؛ إذ أنها تُعد فرصة مؤقتة للتفاوض قد تنتهي بانفجار توترات جديدة في حال فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق شامل يحمي مصالح الجميع ويعيد التوازن لعلاقات التجارة العالمية.

الآثار المستقبلية وآفاق الاتفاق التجاري

من المحتمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى إعادة جدولة أولويات المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحيث تصبح مسألة الوصول إلى اتفاق متوازن أكثر أهمية من مجرد فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة. فالتركيز سينصب على إيجاد حلول مبتكرة تخدم مصالح كِلا الطرفين وتضمن الحفاظ على مستويات التبادل التجاري الذي يُعتبر من أهم دعائم الاقتصاد العالمي. كما يُمكن أن تخلق هذه الفترة الزمنية تمدداً للتعاون في مجالات أخرى مثل الطاقة والدفاع والتكنولوجيا، إذ يشترك الطرفان في العديد من القضايا الاستراتيجية.
يُظهر تراجع ترامب عن تهديداته بتسريع فرض الرسوم الجمركية وقرار تمديد مهلة المفاوضات التجارية حتى التاسع من يوليو/ تموز تحولاً في الديناميكية الاقتصادية والسياسية للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وبينما يُعيد الطرفان تقييم مواقعهما في ظل تحديات اقتصادية ودبلوماسية متزايدة، تبقى المفاوضات ثمرة لجهود دبلوماسية متبادلة قد تكون بمثابة درس حول ضرورة التوازن في السياسات التجارية في عصر العولمة. إن الخطوة التي اتخذها ترامب ليست مجرد تعديل تكتيكي، بل هي إشارة على أن الحوار والتفاوض قد يكونان الطريق الأمثل لتجنب تداعيات كارثية قد تنجم عن سياسات حماية اقتصادية مفرطة.
ومن هنا، تبدو الهدنة التجارية المؤقتة بمثابة فرصة لتأمل عميق في مسارات التجارة الدولية وكيفية مواجهة التحديات المستقبلية التي تنجم عن التقلبات الاقتصادية وتداخل السياسات الدولية. كما تفتح الأفاق أمام إعادة بناء الثقة بين الطرفين لتكون هذه المرحلة بداية لمسار تفاوضي أكثر إيجابية وتعاونية. وفي الختام، رغم أن هذه الهدنة التجارية المؤقتة يُمكن أن تمنح بعض الاستقرار الفوري لعلاقات الشريكين الدوليين، فإنها تضع كلا الطرفين أمام تحديات جديدة في إطار المفاوضات التي تبقى قيد الدراسة والتطوير. فالمفاوضات التي ستستمر حتى التاسع من يوليو/تموز يجب أن ترتقي إلى مستوى التوقعات العالمية، ليس فقط لتفادي عواقب حادة على التجارة الدولية، بل لإرساء أسس اتفاقية تجارية تضمن الاستقرار في ظل عصر يشهد تغيّرات جيوسياسية واقتصادية متسارعة.

تساهم الهدنة المؤقتة في كبح جماح التصعيد التجاري الذي كان من الممكن أن يؤثر على سلاسل التوريد العالمية ويُعرقل الاقتصاد العالمي

فنزويلا بشأن الأسيكيبو:

أوكرانيا تدفع غويانا إلى الكارثة نفسها التي غرقت بها

أكد وزير الخارجية الفنزويلي، إيفان خيل، رفض بلاده دعم أوكرانيا لغويانا بشأن إقليم الأسيكيبو، مشدداً على أنّ هذا الإقليم فنزويلي.
وقال خيل إنّ «فنزويلا لا تقبل تعليقاتٍ من بيدقٍ مُحرِّضٍ على الحرب يسعى إلى دفع غويانا إلى الكارثة نفسها التي أغرق فيها بلده»، (في إشارة إلى الرئيس الأوكراني).
وشدّد على أنّ الرئيس الأوكراني زيلنسكي لن يتمكن، ورئيس غويانا، من انتزاع حق فنزويلا في هذا الإقليم.
وتابع أنّ زيلنسكي «لا يملك أي سلطة أخلاقية للحديث عن فنزويلا، أو عن حقوقها التاريخية، أو عن أيّ قضية لا يفهمها».
واعتبر أنّ أوكرانيا بلد «يحكمه مجنون زرع الكراهية والعنصرية والجريمة، وجر شعبه إلى عدوان تروّجه قوى خارجية ضد روسيا، وحوّل أراضيه إلى ساحة حرب تخدم حلف الناتو».
وكانت وزارة الخارجية الأوكرانية قد أعلنت ما سمّته «دعم وحدة أراضي غويانا»، زاعمةً أنّ «محاولات النظام الفنزويلي إجراء انتخابات صورية في منطقة أسيكيبو غير قانونية».
وشهدت فنزويلا انتخابات تشريعية وإقليمية، بعد عشرة أشهر من إعادة انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو، وحقق خلالها حزب مادورو فوزاً ساحقاً، وشملت الانتخابات الأسيكيبو.
وتعود جذور النزاع بشأن الإقليم إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما أصدرت بريطانيا، القوة الاستعمارية السابقة لغويانا، خريطة ترسم الحدود مع فنزويلا. وتعتبر فنزويلا هذه الخريطة غير قانونية، وتؤكد أن الإقليم جزء لا يتجزأ من أراضيها.
وتواصل غويانا منح امتيازات للتنقيب عن النفط في المنطقة، بينما تصر فنزويلا على أن هذه العقود غير قانونية.

٨٠٠ خبير قانوني يطالبون ستارمر بفرض عقوبات فورية على حكومة نتنياهو

أفادت «الغارديان» بأن ٨٠٠ خبير قانوني بينهم قضاة سابقون طالبوا رئيس الوزراء كير ستارمر في رسالة مفتوحة باتخاذ إجراءات فورية ضد العدو الصهيوني، ووقف إبادة الشعب الفلسطيني في غزة.
وجاء في الرسالة أن هناك أدلة متزايدة على خطر حقيقي لحدوث إبادة، مشيرين إلى تصريحات وزير المالية الصهيوني سموتريتش، الذي هدد بمحو ما تبقى من غزة. وأكد الموقعون أن بريطانيا ملزمة قانونًا باتخاذ خطوات ضمن صلاحيتها لمنع هذه الجرائم والمعاقبة عليها.
ودعوا الحكومة البريطانية إلى توسيع العقوبات لتشمل الوزراء وكبار المسؤولين في الكيان الصهيوني المتورطين في التحريض أو دعم المستوطنات غير القانونية، مشيرين إلى أن الإجراءات الحالية محدودة وغير كافية.
كما حذّر الموقعون من خطورة حظر العدو الصهيوني لعمل الأونروا، التي تمثل العمود الفقري للمساعدات الإنسانية في فلسطين، بالإضافة إلى استهداف مباني ومنشآت الأمم المتحدة.
وطالبت الرسالة بريطانيا باستخدام نفوذها لفتح المعابر ودخول المساعدات إلى غزة.
واختتمت الرسالة بدعوة بريطانيا، باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، إلى النظر في تعليق عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة إذا استمرت الانتهاكات، مؤكدة أن تقاعس المجتمع الدولي يُعزز مناخًا من الإفلات من العقاب ويهدد النظام الدولي القائم على القانون.